إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

The Strategy of European Union to Face the Illegal Migration

بن موسى نبيل

جامعة سطيف2- الجزائر

وغليسي أحلام

جامعة سطيف2- الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مهم في حقل العلاقات الدولية والمتمثل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية، حيث مثلت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة هاجسا مخيفا يهدد أمن وسلامة الدول، لاسيما الدول الأوروبية التي تعرف تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين الفارين من الأوضاع المزرية داخل بلدانهم.

ونظرا لتنامي هذه الظاهرة أصبح ينظر إليها على أنها تشكل تهديد للأمن الأوروبي، لذلك عمدت دول أوروبا إلى تبني مجموعة من الآليات لمواجهة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

The present paper endeavors to treat an important topic in the fields of international relations represented in the phenomenon of illegal migration towards the European countries. This phenomenon recently becomes a frightening obsession threatening the countries' security and safety, especially European ones which have been experiencing a large flow of illegal migrants who escape from the miserable conditions inside their homelands.

Due to the expansion of the phenomenon, it has been considered as a threat to European security, pushing them to adopt a set of mechanisms to confront the phenomenon.

Key words : *Strategy, Illegal Migration, European Union.*

مقدمة:

عرفت الهجرة منذ القدم مع بداية وجود الإنسان على الأرض، وكانت الهجرة عبارة عن تنقل جماعات من مكان إلى أخر، ومع ترسيم الحدود بين الدول خضعت هذه الظاهرة للقواعد القانونية التي وضعتها الدول، ونظرا لخطورة التهديد الذي تمثله تم أمننة الهجرة غير الشرعية عبر مجموعة من الإجراءات، مما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إتباع سياسات بما يحفظ استقرار وأمن مواطنيها، وكذا تبني سياسة البعد الخارجي عبر إشراك دول المصدر والعبور في معالجتها الأمنية من خلال جملة من الاتفاقيات.

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال الفترة الخيرة كتهديد يمس القيم المرجعية للأمن، وتعد الدول الأوروبية الأولى المعنية بهذه الظاهرة.

ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الورقة البحثية وهي: **ما هي الآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وانعكاساتها.

المحور الثالث: الآليات الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

لم يتفق الدارسون على تعريف موحد للهجرة غير الشرعية، نتيجة لتعقد هذه الظاهرة، وقد تعددت المنظورات التي تدرس وتفسر هذه الظاهرة، فهناك من يراها ناتجة عن العرض والطلب، وهناك من يراها ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي، وآخرون يرون بأنها ناتجة عن التمييز الاجتماعي والثقافي.

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية:

ينطوي مفهوم الهجرة غير الشرعية على العديد من الدلالات، كل حسب تعريفه، وسنتناول من التعريفات ما يلي:

- عرفت الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها " دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة"[1].

- في حين عرف المكتب الدولي للعمل المهاجر الغير شرعي بأنه " كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية الأزمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[2].

- أما المفوضية الأوروبية فقد عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها " كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أومن خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي " الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات"[3].

وبالتالي، فالهجرة غير الشرعية تعني في معناها العام أن المهاجرين يدخلون إقليما معينا بدون تأشيرات أو إذن مسبق أو لاحق بالدخول.

ثانيا: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

1-النظرية النيوكلاسيكية:

فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق وأقامت علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو تلك المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل[4]، نذكر على سبيل المثال الفرق بين قيمة العملات فنجد أن الفارق مثلا بين اليورو والدينار الجزائري كبير جدا لذلك

[1] خليفة مصطفى غرايبية، "هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط"، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 19، المجلد7، 2015، ص91.

[2] *Bureau International du travail, Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée conférence internationale du BIT 92 me session, Rapport n° 6. Genève, 2004, pp15-21.*

[3] فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 36.

[4] عبد الفتاح بودرمين، "التعدد المنهجي في مستوى التنظير- مقاربة في سوسيولوجيا الهجرة"، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع،جامعة جيجل، مارس، 2019، ص.331.

نجد الشباب يحاول الهجرة بكل الطرق الممكنة من اجل الاستفادة من فارق سعر الصرف بين الدينار واليورو[1].

2- نظرية النظام العالمي:

تناول ساسكيا ساسن (*Saskia Sassen*) الهجرة الدولية على أنها نتاج النظام الرأسمالي، وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز (الدول الغنية) ومحيطة (الدول الفقيرة). كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في أحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة [2]، ويرى غالتون أن علاقة دول المحيط بدول المركز هي علاقة إمبريالية، حيث تمتص دول المركز ثروات المحيط وتستغلها وتهيمن عليها، ونتيجة للتوزيع الغير العادل للثروات فإن الأفراد يهاجرون بطرق مختلفة شرعية كانت أم غير شرعية.[3]

3- النظرية الاجتماعية:

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال، التمييز الاجتماعي والثقافي وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، نضالهم من اجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان.[4]

المحور الثاني: الأسباب الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها

تعددت أسباب الهجرة الغير شرعية بين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية، وهو ما انعكس سلبا على الدول المستقبلة من جميع نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.

أولا: أسباب الهجرة غير الشرعية

سيتناول هذا الجزء من الدراسة أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى تبني خيار الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى الانعكاسات المترتبة عنها وذلك كما يلي:

---

[1] خالد بومنجل، " النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية"، متاح على الموقع: http:// www.ahewar.org تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2020.

[2] جون لوي فيل، "الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي" متاح على الموقع:

http://www. library.euneighbours.en تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2020..

[3] خالد بومنجل، المرجع السابق.

[4] فايزة بركان، " آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، مذكرة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص.12.

1-الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

من بين المظاهر الاقتصادية الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية نجد التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والمستقبلة لهم وهذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، أي عدم استقرار عوامل التنمية والتي لا تزال اقتصاداتها تعتمد في الأساس على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان الاستقرار للتنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية[1]، هذا وتمثل ظاهرة البطالة والفقر دافع رئيسي إلى الهجرة السرية بهدف البحث عن فرص عمل في الدولة المستقبلة[2].

ترتبط العوامل الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالعوامل الاقتصادية حيث انه من شأن ارتفاع المستوى المعيشة والفقر أن يؤدي إلى انعكاسات نفسية واجتماعية وسلبية على الفرد، فيلجأ الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت إلى الدول الغنية، ويقبلون فيها بأي عمل مهما كان نوعه بغية تحقيق طموحاته ومتطلبات الحياة الضرورية والعيش الكريم، كما أن النظام التعليمي الذي افرز مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش ومرارة الضياع يفضلون أي حل على البقاء في البطالة[3].

2-الدوافع السياسية والأمنية:

لا شك أن غياب النظم السياسية الديمقراطية يؤدي بالضرورة إلى غياب التمتع بالحريات العامة والحقوق، وأن هذه الأخيرة هي من بين أهم ما يتمتع به الفرد في المجتمع الغربي الرأسمالي، مما شجع الشباب على الهجرة نحو الغرب بحثا عن هذه الحريات سواء كانت حريات سياسية أو حتى اقتصادية واجتماعية[4]، كما أنه من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية،

[1] فايزة ختو، المرجع السابق، ص79.

[2] خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010، ص37.

[3] فايزة ختو، المرجع السابق، ص.87.

[4] كريفيف الأطرش وفتحي عكوش، " الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا" مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد2، العدد الثاني، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جوان 2016، ص 273.

الحرية من الاضطهاد حيث تشكل دافعا هاما للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية، وكذلك رجال الفكر[1].

إضافة إلى تردي الوضع الأمني في دول الجنوب حيث أدت كثرة النزاعات والحروب والتضييق على الحريات إلى تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول الغربية، شجع المهاجرين على الهجرة غير الشرعية نحو هذه الدول السياسة الأمنية التي انتهجتها الدول الغربية في مجال تنظيم الهجرة نحوها، والتي تتمثل في تسوية وضعية المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهوالإجراء الذي لجأت إليه الكثير من الدول كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية[2].

3-العوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية:

- صور النجاح الاجتماعي التي يظهر بها المهاجرون عن عودتهم لبلادهم، ما يولد لدى الأفراد الرغبة في خوض تجارب ناجحة.

- الثورة الإعلامية التي مكنت الفقراء أن يروا بأعينهم من خلال الفضائيات صور الحياة المستقرة في العالم الآخر ومقارنته مع أوضاعهم السيئة مما يجعل الهجرة في أعينهم سبيل لتغيير أوضاعهم والتطلع إليها كسبيل لتحسين أوضاعهم.[3]

ثانيا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة

إن تزايد أعداد المهاجرين الغير شرعيين ينتج أثارا على الدول المستقبلة لهم في شتى المجلات وتتمثل فيما يلي:

1- على المستوى الاقتصادي:

تؤثر الهجرة غير الشرعية سلبا على الآيات سوق العمل، فرغم أن المهاجرين الغير شرعيين يعتبرون مصدرا لليد العاملة الرخيصة، إلا أن ذلك يمكن اعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة

[1] سناء مصباحي والعطرة مصباحي، " الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد" ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي الأول الموسوم ب: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، برلين، ألمانيا، 17-18 أكتوبر 2019، ص189.

[2] كريفيف الأطرش وفتحي عوش، المرجع السابق، ص273.

[3] محمد غربي وسفيان فوكة ومشري مرسي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- المخاطر وإستراتيجية المواجهة- ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 50،51.

المحلية،[1] وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وبشروط عمل قاسية مما يؤدي إلى ظهور نسبة مرتفعة من البطالة زائد الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وانتشار المشاريع الوهمية وتزايد جرائم غسل الأموال[2]، لذلك تعتبر نشاطات شبكات مهربي المهاجرين الغير النظاميين من ضمن قائمة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصدى لها بالتجريم بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.[3] كما تضيف الهجرة غير الشرعية ضغوطا على اقتصاد الدول الأوروبية، نتيجة الأعباء المالية التي تتكبدها جراء استقبال وإيواء أو ترحيل المهاجرين.[4]

2- على المستوى الاجتماعي:

إن تصاعد معدلات الهجرة نحو العديد من الدول الأوروبية أثار مخاوف الاتحاد الأوروبي من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمع جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمتها وحضارتها مقابل تنامي القيم الإسلامية.[5] كما تعمل الهجرة غير الشرعية على خلق نوع من التوتر الاجتماعي لعدم وجود توافق بين المهاجرين والسكان الأصليين في الدول المستقبلة بسبب اختلاف التركيبات السكانية والعقائدية الدينية، حيث تكون مشكلة الاندماج بسبب عوامل اللغة ونمط المعيشة،[6] هذا بالإضافة إلى ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة، وتنتشر مختلف الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات.[7]

[1] أسية بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، متاح على الموقع: *http://www.Ayp.cerist 2018-01-07.* تم تصفح الموقع يوم 19جانفي 2020.

[2] عثمان الحسن محمد وياسر عوض المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص82.

[3] رقية سليمان عواشرية، " نحو رؤية التعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروع (الجزائر نموذجا)"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 71، الرياض، 2018، ص153.

[4] رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها"، متاح على الموقع: *http://www.lebarmy.gov./b* تم تصفح الموقع يوم 18 جانفي 2020.

[5] *Bichara khader, l'europe et la méditerranée géopolitique de la proximité (Paris : l'harmattan, 1994), P.78.*

[6] محمد غربي وسفيان فوكة ومشري مرسي، المرجع السابق، ص86.

[7] عثمان الحسن محمد وياسر عوض المبارك، المرجع السابق، ص83.

3- على المستوى السياسي والأمني:

للهجرة غير الشرعية أثار سلبية حيث أنها تهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أنه يصعب على الدول المستقبلة إدماج المهاجرين لأن ذلك يؤثر على هوية المجتمع الأصلي[1]، وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا وهذا لأخذها بعدا دينيا، حيث أصبحت أوروبا تنظر إلى الشباب المهاجرين على أنهم يشكلون خطرا محتملا لما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي وعملوا على ربط الإسلام بالإرهاب[2].

وبذلك، أصبح ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين الغير شرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، التطرف الديني والعرقي، ما يؤدي إلى انتشار حالات اللااستقرار وللأمن والتوترات.[3]

مما زاد الهاجس الأمني للدول الأوروبية بعد الثورات العربية تدهور الأوضاع الأمنية لهذه الدول نتيجة قربها من الدول الأوروبية، فحسب إحصائيات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون امن الحدود الخارجية *FRONTEX* فقد دخل أوروبا نحو 630 ألف مهاجر غير قانوني خلال الستة أشهر الأولى من عام 2015[4].

المحور الثالث: آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

لقد اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها على مجموعة من الآليات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

أولا: الإجراءات التنظيمية – الأمنية:

[1] فريزة عودية، "مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2014-2015، ص342.

[2] شرين يونس، "قضايا المهاجرين العرب في أوروبا" متاح على الموقع:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/4/26 تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2020،

[3] أسية بن بوعزيز، المرجع السابق.

[4] محمد لعقاب، "التحديات الإستراتيجية للدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين"، متاح على الموقع:

http://www.aljazairalyoum.com تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2020.

1-نظام شنغن:

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، بإبرام اتفاقية شنغن عام 1985، وهي اتفاقية تسمح بتنقل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة الدخول.

يمكن النظام الدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل عليها من سفارة الدولة في أي دولة أخرى[1].

2- النظام الأوروبي لمراقبة الحدود:

أسس هذا النظام الأوروبي لمراقبة الحدود سنة 2013 في دول أعضاء الاتحاد الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبي المطلة بحريا من الناحية الجنوبية، وبرا من الناحية الشرقية (إسبانيا، استونيا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالتا، هنغاريا، اليونان والنرويج) مع باقي الدول الأعضاء التي لها حدود خارجية برية وبحرية (ألمانيا، بلجيكا، السويد، هولندا)، وطبق النظام في ديسمبر 2014[2].

يهدف هذا النظام إلى تخفيض عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون أراضي الاتحاد الأوروبي خلسة، وتخفيض عدد الوفيات بين المهاجرين غير النظاميين عن طريق إنقاذ عدد أكبر من المعرضين للغرق في البحر، وزيادة تدابير الأمن الداخلي في الاتحاد أو إجمالا عن طريق الإسهام في منع الجرائم العابرة للحدود، كما يتيح للسلطات الوطنية المسئولة عن مراقبة الحدود تبادل المعلومات العملية والتعاون فيما بينها[3].

ونظرا لثقل ملف الهجرة غير الشرعية أصبح ورقة سياسية ناجعة للوصول إلى السلطة والحكم في أوروبا، خاصة من قبل أحزاب اليمين المتطرف الذي يحمل فكرة ضرورة طرد المهاجرين بغض النظر عن العوامل الطاردة لهم من قبل بلدانهم، وفي هذا المجال كشف استطلاع للرأي العام سنة

---

[1] شعيان حمدي، "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)"، متاح على الموقع:
http://www.policemc.gov.bh/mcms.sto/2018/01/13. تم تصفح الموقع يوم: 20 جانفي 2020.

[2] أحمد سلام رشاد، المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص40.

[3] أحمد طعيبة ومليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد8، العدد 15، جامعة ورقلة، 2016، ص28..

1997 أجرته مصالح اللجنة الأوروبية والجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية الاقتصادية، أن نسبة كبيرة من الأوروبيين ترفض دخول الأجانب إلى أراضيهم، ولقد زاد هذا الرأي حدة خاصة بعد أحداث سبتمبر2001 الذي يعتبر مخرجا هاما في تضييق الخناق على الأجانب لارتباطهم بالإرهاب والجريمة المنظمة.

كما ساهمت حملات الإعلام في إثارة الرأي العام ضد المهاجرين خاصة غير الشرعيين، وذلك باستغلال الحوادث والهفوات المتفرقة كقضية الحجاب في فرنسا، ولقد بالغت وسائل الإعلام في وصف ظاهرة الهجرة بالغزو الإسلامي العربي الجديد لأوروبا، وأن العرب والمسلمين الأفارقة مجرد إرهابيين.[1]

2-الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود(*FRONTEX*):

أنشأها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية في 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية، ومن ضمن مهامها نجد:

- تنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية
- مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها
- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني ولعملياتي على الحدود.
- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.[2]

هذا و لم تكتفي الدول الأوروبية بإتباع النصوص القانونية لقمع الهجرة السرية و إنما جسدت ذلك عمليا حيث عمدت إسبانيا إلى تنفيذ مشروع برنامج إلكتروني متكامل لمراقبة شواطئها الجنوبية المطلة على مضيق جبل طارق من الهجرة الإفريقية غير الشرعية، و قد دأبت الحكومة الإسبانية من أجل الحصول على مساهمة مالية كبيرة من قبل الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن وقف الهجرة غير الشرعية عبر إسبانيا ليست مشكلة إسبانيا وحدها، بل مشكلة جميع الدول الأوروبية الأخرى، وحل المشكلة من على الشواطئ الإسبانية سوف يعود بالفائدة على جميع الدول الأوربية الموقعة على اتفاقية حرية التنقل الأوروبي، ولقد تكللت هذه المحاولة بتمويل الاتحاد

[1] أحمد طعيبة ومليكة حجاج، المرجع السابق، 29.

[2] أسيا بن عزيز، المرجع السابق.

الأوروبي لإسبانيا من أجل بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهز للرؤية في الظلام و بالأشعة تحت الحمراء[1].

ثانيا: الآليات السياسية:

استحدث الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات مجموعة كبيرة ومعقدة من القوانين والمؤسسات والسياسات في مجال مراقبة الحدود، حيث أصدر المجلس الأوروبي ما يسمى "بالورقة الخضراء" في الحادي عشر من يناير 2005، وتتضمن الورقة الخضراء الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة.[2] ونظرا لمخاطر الهجرة غير الشرعية نظمت سلطات الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية من أجل إيجاد الحلول للهجرة غير الشرعية وتزايد مخاطرها على دول الاتحاد ومن مجمل هذه الاجتماعات:

1- عقد المؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تناول موضوع خصوصية دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج عام 2005.

2- عقد المؤتمر الأوروبي الإفريقي لمكافحة الهجرة السرية بالرباط لإقامة شراكة بين الدول لإيجاد الحلول للمهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية عام 2006.

3- عقد مؤتمر باريس في عام 2008 وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء لتنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الاتحاد. واعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة الممتدة بين عامي 2009-2011 في تنظيم الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة الغير مشروعة[3].

كذلك، أصدر المجلس الأوروبي في 16 أكتوبر 2008 وثيقة الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء، وفي نفس السياق يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على معظم حكومات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لوقف الهجرة غير الشرعية.

---

[1] أحمد طعيبة ومليكة حجاج، المرجع السابق، ص29.

[2] محمود سامي وأسامة بدير، " أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، متاح على الموقع: http://www.Ichr-eg.org تم تصفح الموقع يوم: 20 جانفي 2020.

[3] واثق عبد الكريم حمود، "موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية)"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 6 العدد 20، كلية القانون، جامعة كركوك، 2017، ص371.

وفي مطلع أكتوبر 2005 عقد وزراء داخلية دول "5+5" (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا من الجانب المغاربي وفرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا ومالتا من الجانب الأوروبي)، مؤتمرا في المغرب لمناقشة تزايد الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، ووضع خطة مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة.

علاوة على ما سبق، تم إبرام اتفاق أوروبي إفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم التنمية حيث توصل الاتحاد الأوروبي والقادة الأفارقة، في القمة التي عقدت في بروكسل عام 20014 إلى اتفاق يقضي بمكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك عبر "تعاون فعال وتام"، والعمل على تعزيز العلاقة بين التنمية وموجات الهجرة حيث اتفق الاتحاد الأوروبي ونحو 80 من القادة الأفارقة المجتمعين في قمة بروكسل على مكافحة الهجرة غير الشرعية[1].

ولا يفوتنا أن دول المهجر اتجهت في السنوات الأخيرة إلى البحث عن حلول أخرى للهجرة السرية خارج فضائها الجغرافي وذلك من خلال تسخير دول المصدر أو العبور وتكليفها بمهمة منع الهجرة السرية من داخل حدودها للحيلولة دون عبورها إلى الضفة الأخرى مقابل إغراءات مالية ومساعدات لوجيستية، اعتقادا منها بأن معالجة الأزمات خارج أراضيها وحدودها تبقى هي الأفضل من حيث النتائج[2].

ثالثا: اتفاقيات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

1-الاتفاقيات الثنائية:

لتحقيق عزل كامل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، سعى الاتحاد الأوروبي إلى عقد لقاءات و اتفاقيات ثنائية بينه و بين كل من الدول المغاربية، و محاولة التأثير في سياساتها الداخلية لتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين و ذلك بتأمين حدودها الإقليمية و سن تشريعات ردعية، و من أهم مظاهر هذه السياسة نجد الاتفاقية المبرمة بين تونس و الاتحاد الأوروبي و التي تطرقت إلى العديد من المسائل أهمها معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و ضمان عودة المهاجرين المتواجدين بصورة غير قانونية على الأراضي الأوروبية، و باحترام حقوقهم الإنسانية و التعاون للتخفيف من هذه الظاهرة.[3]

---

[1] واثق عبد الكريم حمود، المرجع السابق، ص.372.

[2] المرجع نفسه، ص373.

[3] عبد المالك صايش، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين" أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص ص247-248.

وفي ذات المسار، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع المغرب عالجت مسألة الهجرة غير الشرعية في القسم الخاص بالشراكة الاجتماعية والثقافية في المادة 69، التي تحدثت عن ظروف العمال المهاجرين والمشاكل المتعلقة بهم والأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية وضمان عودتهم، والمادة 71 التي تحدثت على ضرورة التعاون من أجل تخفيف قوافل المهاجرين غير شرعيين القادمين من المغرب نحو الاتحاد الأوروبي.

وعلى نفس النهج، تم عقد اتفاقية مع الجزائر والتي عالجت العديد من النقاط أهمها ما تناولته المادة 84 في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة السرية من خلال التركيز على تبادل المعلومات حول الهجرة، وإعادة المهاجرين وتسهيل إجراءات ذلك[1].

2- الاتفاقيات الجماعية:

2-1. سياسة الجوار الأوروبية: انبثقت هذه السياسة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 للوثيقة الرسمية الموسومة ب "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب".

وقد كان من بين أهداف سياسة الجوار الأوروبية، إقامة حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية[2].

ولكن في مرحلة لاحقة تطورت سياسة الجوار بعد المراجعة التي عرفتها والتي تم توثيقها في بيان صدر تحت عنوان " استجابة جديدة حيال جوار متغير" وقد تضمنت هذه السياسة دعائم عديدة أهمها دعم التقدم نحو الديمقراطية وتكثيف التعاون السياسي والأمني إضافة إلى دعم التنمية المستدامة.

وبما يتعلق بمسألة الهجرة غير الشرعية، فإن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تسعى لمعالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية والتخفيف من وطأتها والعمل على إعادة من ليس له الحق

[1] عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص 248،249.

[2] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، المجلد5، العدد 5، جامعة بسكرة، 2010، ص346.

في الإقامة بالاتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات إعادة القبول مع الدول المصدرة للهجرة[1].

2- 2. اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي:

تعد الهجرة غير الشرعية من أهم محاور الشراكة، حيث أعلنت أوروبا صراحة تصديها وتعزيز وسائلها الردعية ضد المهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي العمل على إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي إلى أوروبا، أو على الأقل الحد منها، وذلك من خلال المساعدة على أحداث النمو داخل الدول المتوسطية[2].

خاتمـــة:

إن الهجرة غير الشرعية باختلاف تعاريفها وتأثيرها ظاهرة عابرة للحدود، أصبحت تشكل في المرحلة الراهنة تهديدا أمنيا للاتحاد الأوروبي، هذا ما جعل الدول الأوروبية تترجم انعكاسات هذا الوضع بأمننة الهجرة غير الشرعية عبر تسخيرها لمجموعة من الآليات الردعية من أجل احتوائها.

ولقد تركزت جهود الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني، وهذا ما جعلها غير قادرة على القضاء على هذه الظاهرة طالما استمرت أسبابها الرئيسية، والمتمثلة في استمرار تزايد فجوة التنمية في الجنوب والإخفاق في التوصل إلى حلول نهائية للأزمات والنزاعات الإقليمية التي عطلت مشاريع التنمية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وأدت إلى بروز الهجرة غير الشرعية المتجهة نحو الشمال.

من خلال معالجتنا للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي يعيشها الأفراد في دول حوض البحر الأبيض المتوسط لعبت الدور الأساسي في هجرتهم السرية من أقطارهم، وذلك من أجل تحسين أوضاعهم.

- إن الإجراءات القانونية والتنظيمية لا تكفي لمعالجة الظاهرة والقضاء عليها، لأن تطورها المستمر سوف يزداد مستقبلا، فالحروب والأزمات المختلفة، والفقر تعد من أكبر العوامل الدافعة إلى الهجرة غير شرعية في الجنوب.

[1] عتيقة بن يحيى، "الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، جامعة أبن خلدوت تيارت، 2018، ص468.

[2] عتيقة بن يحيى، المرجع السابق، ص 468.

- ظاهرة الهجرة ظاهرة متطورة ومستمرة بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومات الأوروبية.

- التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة وأوروبا وهو ما يخدم المصلحة الأوروبية.

- ضرورة الإسراع في تطبيق عمليات التنمية داخل الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي من شأنها خلق فرص ومستقبل أفضل حتى لا يتم اللجوء للهجرة غير الشرعية.

- تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة، ما يقتضي معالجتها برؤية شاملة تقوم على الاستباقية والوقاية والحماية والترقية على حد سواء.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- غربي، محمد. فوكة سفيان ومرسي مشري، محررون. الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-مخاطر واستراتيجية المواجهة-. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، .2014

2- نور محمد، الحسن عثمان. والمبارك الكريم عوض ياسر. الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2008.

3- رشاد، سلام احمد. المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة. الرياض: جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2010.

ب-الرسائل الجامعية:

1- بركان، فايزة. "آليات التصدي للهجرة غير شرعية" مذكرة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.

2- ختو، فايزة. "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطارالعلاقات الأورومغاربية 1995-2010" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3-، 2010-2011.

3- بتقة، خديجة "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

4- عودية، فريزة. "مكافحة الهجرة غير شرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية" أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2014-2015.

5-صايش، عبد المالك "مكافحة تهريب المهاجرين السريين" أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة ملود معمري تيزي وزو، 2014.

ج- المجلات العلمية:

1- بن يحيى عتيقة ، "الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، جامعة أبن خلدوت تيارت، 2018.

2- بودرمين عبد الفتاح، "التعدد المنهجي في مستوى التنظير- مقاربة في سوسيولوجيا الهجرة"، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، مارس، 2019.

3- حروري سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، المجلد5، العدد 5، جامعة بسكرة، 2010.

4- حمود واثق عبد الكريم ، "موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية)"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 6 العدد 20، كلية القانون، جامعة كركوك، 2017.

5- خليفة مصطفى غرايبية، "هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط"، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 19، المجلد7، .2015

6- طعيبة أحمد وحجاج مليكة ، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد8، العدد 15، جامعة ورقلة، 2016.

7- عواشرية رقية سليمان ، " نحو رؤية التعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروع (الجزائر نموذجا)"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 71، الرياض، 2018.

8- الأطرش كريفيف و عكوش فتحي،" الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا" مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد2، العدد الثاني، جامعة عمار ثليجي الأغواط، جوان 2016.

د-المداخلات العلمية:

1-مصباحي، سناء. مصباحي العطرة. "الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول الموسوم ب: "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات "، برلين، ألمانيا، 17_18 أكتوبر 2019.

هـ-المواقع الإلكترونية:

1- شعبان، حمدي. "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)"، متاح على الموقع:
.http://www.policemc.gov.bh/mcms.sto/2018/01/13

2- لعقاب، محمد." التحديات الاستراتيجية للدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين"، متاح على الموقع:
http:// aljazairalyoum.com.

3- يونس، شرين. " قضايا المهاجرين العرب في أوروبا"، متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/4/26

4- بوعزيز، أسيا، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، متاح على الموقع:
.http://www.Ayp.cerist

5- فيل لوي، جون. "الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، متاح على الموقع:
.http://library.euneighbours.en

6- مرعب، رولان. "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروباوإبعادها"، متاح على الموقع:
http://www. Le barmy.gov./b.

7- سامي، محمود، بدير أسامة. "أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، متاح على الموقع: http://www.Ichr-eg.org.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Khader, Bichara. L'europe et la méditerranée geoipolitique de la proximité. Paris : le harmattan, 1994.

2-Bureau International du travail. Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée conférence internationale du BIT 92 me session. Rapport n° 6. Genève. 2004.